شبكة المعلومات الجامعية

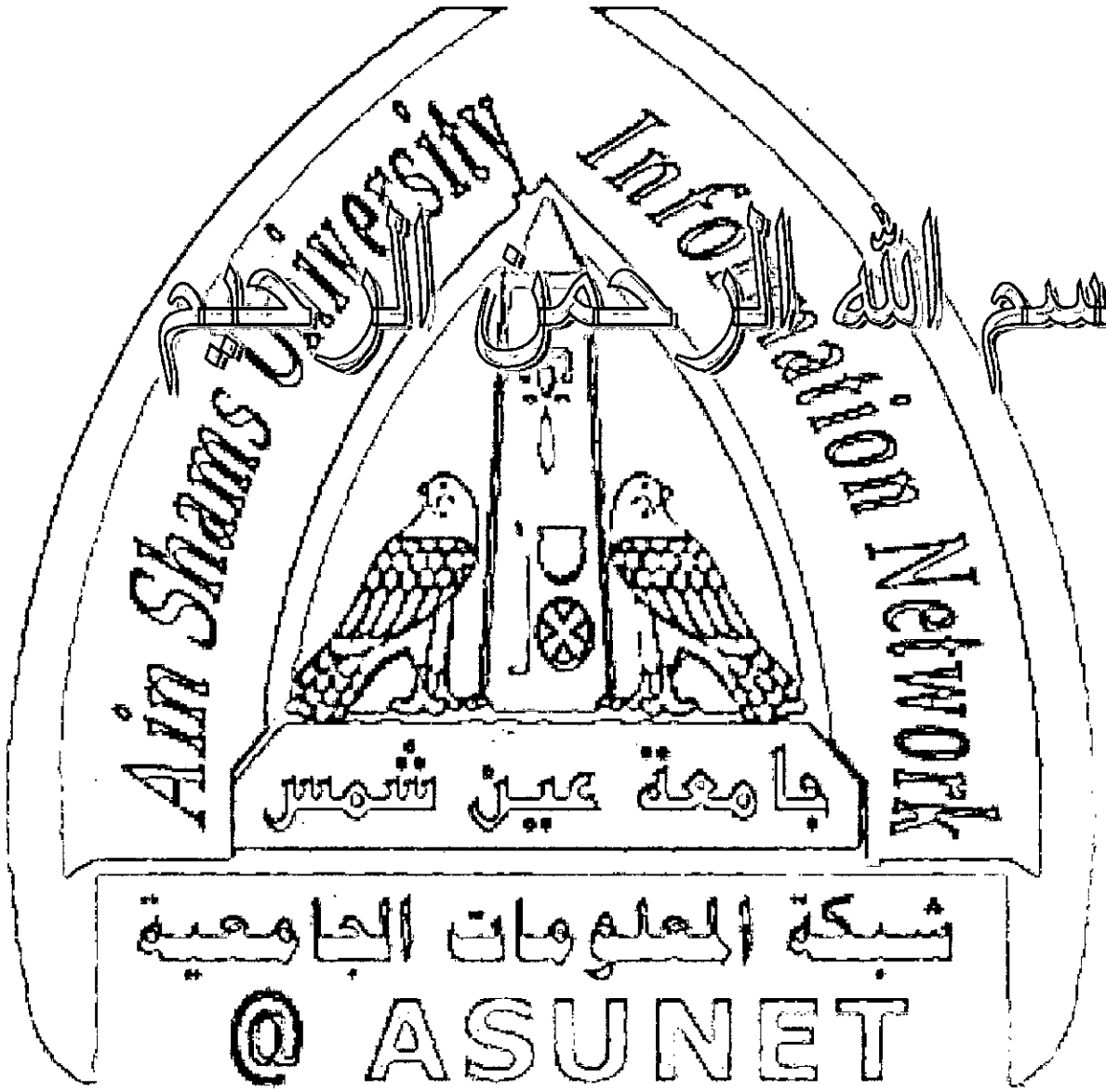

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار
في درجة حرارة من ١٥-٢٥ مئوية ورطوبة نسبية من ٢٠-٤٠%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of 15-25- c and relative humidity 20-40%

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

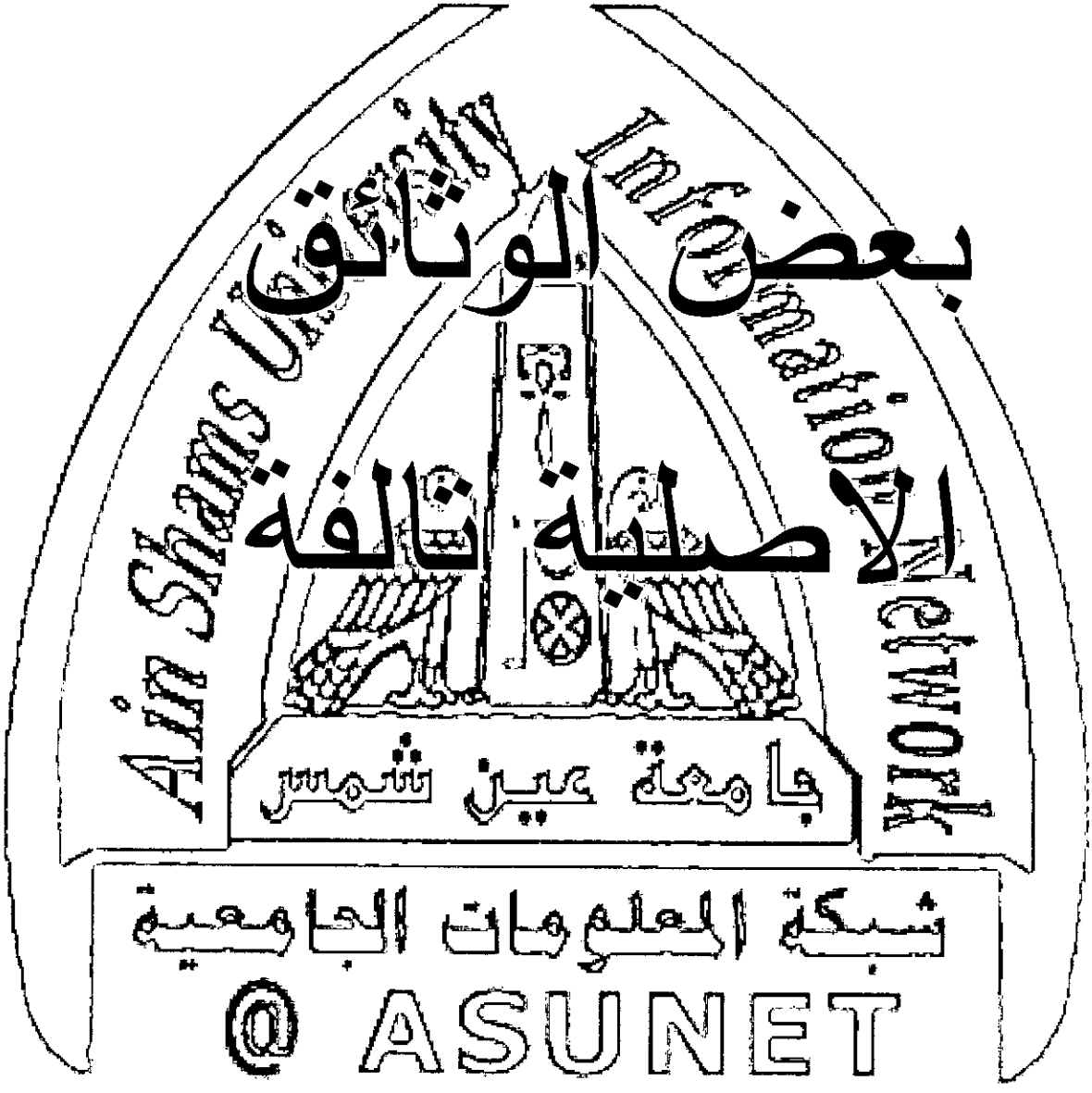

بعض الوثائق الأصلية تالفة

بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل

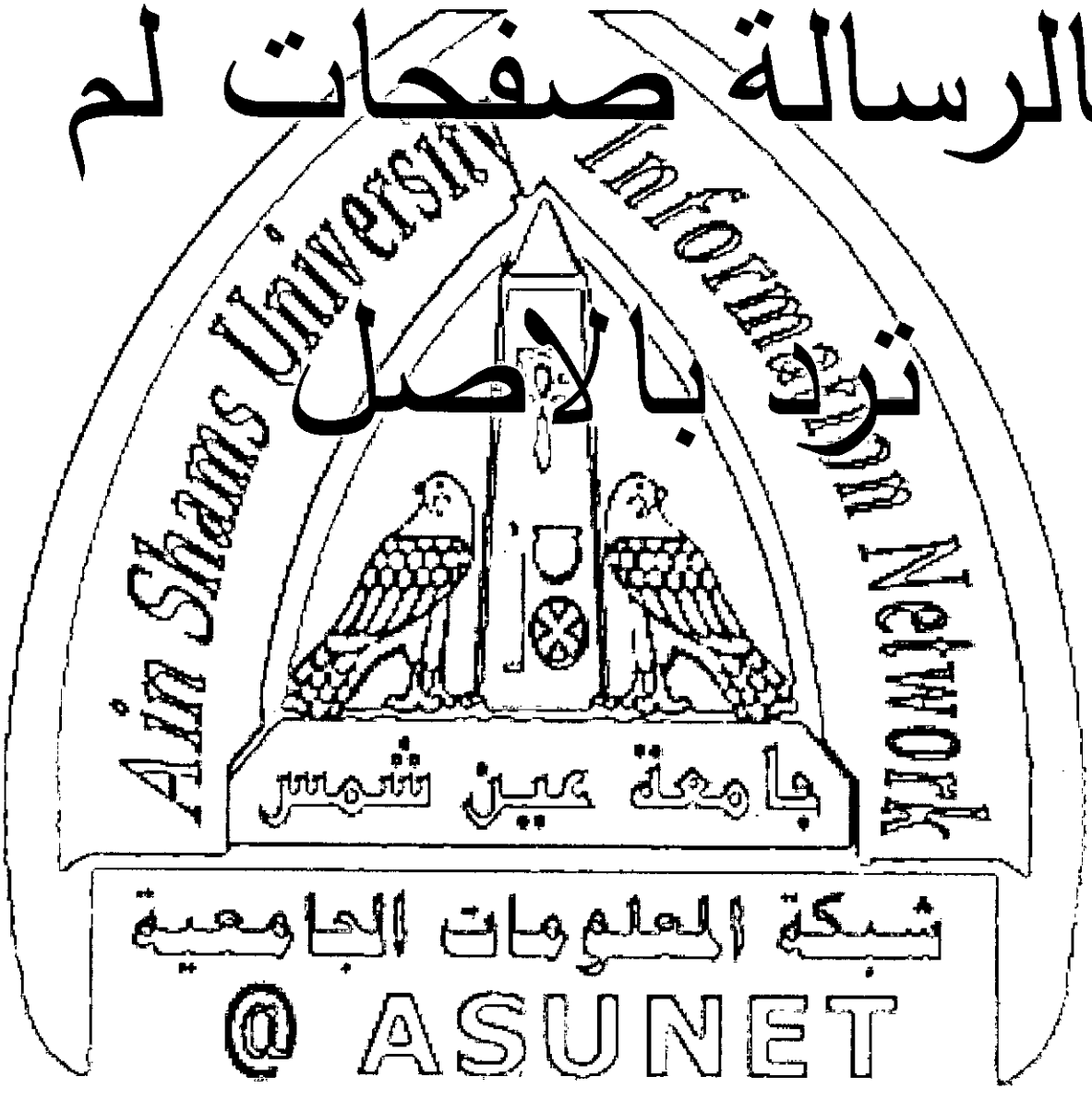

جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الأبعاد السياسية والقانونية لإدارة البرلمانات العربية

(دراسة تحليلية مقارنة)

دراسة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة فى العلوم السياسية

إعداد

الباحث/ ياسر فتحى عبد الحميد كاسب

إشراف:

أ.د كمال محمود المنوفى

العميد الأسبق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

استاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

يناير ٢٠١١

٤٦٢٣

الإجازة

أجازت لجنة مناقشة هذه الرسالة للحصول على درجة دكتوراة الفلسفة فى العلوم السياسية بتقدير/ ممتاز بتاريخ ٢٠١١/١/٦

بعد استيفاء جميع المتطلبات،

اللجنـة

م	الاسم	الدرجة العلمية	التوقيع
١-	أ.د كمال محمود المنوفى	استاذ العلوم السياسية المتفرغ بالكلية	
٢-	أ.د جمال على زهران	أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة قناة السويس	
٣-	أ.د شادية فتحى	أستاذ العلوم السياسية بالكلية	

بسم الله الرحمن الرحيم

(..إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)

صدق الله العظيم

(سورة هود- آية ٨٨)

إهـداء

أهدى هذا العمل إلى زهرتى حياتى

كنزى وجنى

لعلى انال رضاهم

شريكة حياتى

التى لا أستطيع أن أوفيها حقها

روح أمى وابى

رحمة الله عليهما، وأسكنها الله فسيح جناته

شكر وتقدير

اتقدم بأسمى آيات الشكر الى استاذى ورجل العلم **الأستاذ الدكتور/ كمال المنوفى** العميد الأسبق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الذى شرفنى وشرف هذا العمل بالإشراف الأمين عليه فنعم الأمين على العلم.

كل الشكر والتقدير الى **الأستاذ الدكتور/ جمال زهران**، النموذج الوطنى المشرف علمياً وعملياً فقد شرفت كباحث بمناقشته لهذا العمل وشرفت كمواطن بنيابته الأمينة عن الأمة فى مجلس الشعب المصرى.

كما اتقدم بالشكر والعرفان الى أستاذتى **الأستاذة الدكتورة/ شادية فتحى**، التى وجهتنى بإخلاص منذ ان كنت طالباً بالكلية فلها منى كل اعزاز وتقدير.

محتويات الدراسة

مقدمـة ٢

الفصل الأول: تأصيل نظري ٢١

المبحث الأول: مفهوم إدارة البرلمان ٢٢

المبحث الثانى: وظائف البرلمان المعاصرة فى النظم السياسية ٣٠

الفصل الثانى: الإطار السياسى والقانونى للبرلمانات العربية ٤٣

المبحث الاول: البيئة السياسية للبرلمان فى الدول العربية ٤٤

المبحث الثانى: الإطار الدستورى والقانونى للبرلمانات العربية ٦٦

الفصل الثالث: أجهزة البرلمان والأمانة العامة ٨٩

المبحث الأول: أجهزة المجلس ٩٠

المبحث الثانى: الأمانة العامة ١١٠

الفصل الرابع: اختصاصات البرلمان ١٣٣

المبحث الأول: الاختصاص التشريعى ١٣٣

المبحث الثانى: الاختصاص الرقابى ١٦٦

الفصل الخامس: محددات استقلالية البرلمان ١٩٣

المبحث الأول: شئون العضوية ١٩٣

المبحث الثانى: ولاية البرلمان وسلطة الحل ٢١٨

الفصل السادس: العلاقة بين البرلمان والمجتمع ٢٢٨

المبحث الاول: العلاقة بين البرلمان والمواطنين ٢٢٩

المبحث الثانى: العلاقة بين البرلمان والاعلام ٢٥٢

الخاتمـة ٢٦٣

قائمة المراجع ٢٧١

مقدمـة

تمارس البرلمانات عددا من الوظائف تتراوح فى مجالها ونطاقها من دولة إلى أخرى، وذلك حسب الإطار الدستورى السائد وأسلوب توزيعه لاختصاصات البرلمان والحكومة، وكذلك تبعا لمدى التطور الديمقراطى وقوة البرلمان وقدرات أعضائه.

ويمكن القول أن البرلمانات العربية أصبحت متغيراً مهما فى الحياة السياسية العربية مؤخرا، سواء استطعنا قياس ذلك بحصر عددها أو تحليل تأثيرها أو حضورها السياسى. ولعل من أبرز تلك الحالات هى لبنان والمغرب والأردن والكويت واليمن ومصر"[1].

وتتطلب زيادة فعالية البرلمان تعزيز دوره فى النظام السياسى وعملية صنع القرار بإقرار صلاحياته التشريعية والرقابية والمالية....إلخ، فإنها تتطلب أيضا برلمانا مؤهلاً لممارسة تلك الصلاحيات من خلال إدارة برلمانية فعالة.

أولاً: موضوع الدراسة

تلعب اللوائح الداخلية للبرلمان دورا هاما فى ترجمة دوره المحدد دستوريا على أرض الواقع إلى أفعال وأنشطة، وقد تكون اللائحة الداخلية عاملا من عوامل تحجيم الدور النيابى والتمثيلى للبرلمان. ويوجه عام هناك نوعان من وظائف البرلمانات، الأول عام، تمارسه البرلمانات كهيئة ممثلة للشعب، مثل دورها فى صنع السياسات العامة ووضع خطط التنمية، والثانى دستورى، وهو ما يعرف بالدور التشريعى والرقابى، الذى تقوم به فى مواجهة السلطة التنفيذية، ويتم ذلك وفق إطار لإدارة البرلمان ونظام لتسيير أعماله.

وإدارة البرلمان الجيدة عملية متعددة المستويات (دستورية وقانونية ومؤسسية)، ومتنوعة الأبعاد (ثقافة النخبة البرلمانية، ثقافة الأعضاء، دور المجتمع المدنى، دور الإعلام، وعى الرأى العام ونظرته للبرلمان، ... الخ)، وبالتالى فإن النظرة إلى إدارة البرلمان لابد أن تكون متعددة الأبعاد.

[1] Abdo Baaklini, Guilian P. Denoeux and Robert Springborg, The Resurgence of Parliamentary Politics in the Arab World (London: Lynne Rienner Publishers, 1999)

ذلك ان الدستور واللائحة الداخلية يحددان أسلوب إدارة البرلمان ودرجة فاعليته، ومن ثم تسعى الدراسة إلى استخلاص مؤشرات إدارة البرلمان من خلال الأدبيات المختلفة، ومعرفة وضع البرلمانات العربية من خلال الدساتير واللوائح على هذا النموذج، وذلك بدراسة عدد من البرلمانات العربية على أن تخلص الدراسة إلى اقتراح نموذج لإدارة البرلمان دستورياً ولائحياً حيث أن الدستور واللائحة الداخلية للمجلس تمثلان الاطار الذى تدور فى فلكه ادارة البرلمان بالإضافة الى عوامل أخرى شخصية وسياسية، قد تعود الى نظرة رئيس المجلس الى البرلمان ودوره وقد تعود الى نظرة النظام السياسى لعمل البرلمان وحدود صلاحياته.

وتنطلق الدراسة من أن الإدارة السياسية الجيدة للبرلمان هى التى تجعل العضو يفهم دوره ويمارس صلاحياته بكفاءة، ولا تحتكر العمل البرلمانى لمصلحة تيار سياسى بعينه. وبالتالى تسعى الدراسة من خلال تحليل الدساتير واللوائح الداخلية لبعض الدول العربية بخصوص إدارة البرلمان إلى تبيان ما يسهل وما يعيق الإدارة الجيدة للبرلمان وصولاً إلى استخلاص نموذج يتناسب مع البرلمانات العربية ويزيد من كفاءة إدارتها، وسوف تتناول الدراسة البرلمان فى كل من مصر، الكويت، البحرين، لبنان، والمغرب، وقد تم اختيار هذه النماذج لتمثيل خصائص كافة النظم السياسية العربية، وكذلك مراعاة التنوع الجغرافى للدول العربية.

ثانياً: أهمية الموضوع

أ- الأهمية العلمية

يشهد العالم مزيدا من التحولات نحو تعزيز المؤسسات العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بالقدرات الإدارية والتنظيمية لهذه المؤسسات، بما لذلك من تأثير كبير على أدائها ودرجة نجاحها فى تحقيق أهدافها.

ولكن فى حين تركز اهتمام أغلب العلماء والباحثين على دور العوامل الخارجية فى إنشاء المؤسسات الديمقراطية، لا نجد اهتماما كافيا بتحليل قدراتها التنظيمية والإدارية، وخصوصاً فى مجال عمل المؤسسات السياسية، وأبرزها بالطبع هو البرلمان فالتطوير الادارى البحت بالنسبة لهذه المؤسسة ليس هو الغرض المنشود ولكن تطوير ادارى ذو طبيعة سياسية، اى ان الغرض ليس مجرد تقوية البنية المؤسسية ولكن مساعدة الأعضاء على أداء الدور السياسى للبرلمان، مع ملاحظة أن تطوير البنية المؤسسية للبرلمان تؤثر كثيرا على أدائه الفعلى، سواء من ناحية مهامه التشريعية أو الرقابية، أو من حيث العوامل المساعدة للأعضاء فى ممارسة تلك المهام، مثل نظم المعلومات البرلمانية والجهاز الفنى والبحثى بالبرلمان وهى البنية التى تساعد على تيسير العمل

البرلمانى بكفاءة وتساعد الأعضاء على فهم وممارسة الدور النيابى، بالإضافة الى الإطار الدستورى واللائحى المنظم لعمل البرلمان.

ومن هنا يكتسب الموضوع أهمية خاصة لتركيزه على جانب أغفله الباحثون فى مجال الدراسات البرلمانية وهو إدارة البرلمان من خلال الدساتير واللوائح التى لا يجوز الخروج عليها وبالتالى يجب ان تكون فى صالح العمل البرلمانى ومن العوامل المساعدة على تطويره وليس من عوامل تحجيم دور النواب.

ب- الأهمية العملية

١- أن دراسة الدساتير واللوائح الداخلية للبرلمانات العربية تمثل مادة تحليلية لوضع البرلمان على الخريطة السياسية فى الدول العربية.

٢- سد جزء من النقص فى الدراسات البرلمانية فى الدول العربية وعلى وجه الخصوص موضوع إدارة البرلمان، حيث أن هناك ندرة فى الدراسات التى تناولت هذا الموضوع فى المنطقة العربية.

٣- تقديم نموذج لإدارة البرلمانات العربية يأخذ فى الاعتبار مفهوم الحكم الجيد من خلال الدساتير واللوائح الداخلية للبرلمانات.

ثالثاً: المشكلة البحثية

إن إدارة البرلمان لا يمكن أن تنفصل عن إطارها السياسى_والقانونى، وبالتالى يمكن تلخيص المشكلة البحثية للدراسة فى أن نظرة المجتمعات من خلال أطرها القانونية والسياسية الى البرلمان تلعب دوراً إيجابياً أو سلبياً فى تسيير وإدارة العمل البرلمانى، فإدراة البرلمان تتوقف على الإطار الدستورى واللائحى ودرجة الديمقراطية فى المجتمع، وبالتالى تسعى الدراسة إلى الإجابة على تساؤل رئيسى، وهو:

ما هو تأثير الأبعاد السياسية والقانونية فى إدارة البرلمان فى الدول العربية؟"

ويمكن القول أن الإدارة الفعالة للبرلمان، هى التى تكفل تقديم كافة الخدمات والتسهيلات اللازمة لقيام أعضاء البرلمان بوظائفهم الدستورية، ونشر الوعى والديمقراطية داخل البرلمان، وحفظ التوازن فى العلاقة بين السلطة التشريعية والحكومة، وفيما بين الأحزاب السياسية الممثلة فى البرلمان، فضلاً عن الوضوح والشفافية أمام الجمهور.

رابعاً: الإطار الزمنى والموضوعى

سوف تتناول الدراسة البرلمان فى كل من مصر، الكويت، البحرين، لبنان، والمغرب، وقد تم اختيار هذه النماذج لتمثيل خصائص كافة النظم السياسية العربية، وكذلك مراعاة التنوع الجغرافى للدول العربية، وسوف تركز الدراسة على الحقبة الزمنية ٢٠٠٠- ٢٠١٠، وهى الفترة التى شهدت عودة الحياة النيابية فى البحرين ٢٠٠٢ بعد انقطاع منذ منتصف السبعينات، كذلك هى الفترة التى شهدت تطورات على مستوى بعض الدول مثل مصر حيث ارتفعت نسبة تمثيل المعارضة فى البرلمان، بالإضافة الى التعديلات التى لحقت قوانين الانتخابات فى معظم الدول محل الدراسة.

خامساً: الأسئلة البحثية

١- ماهى عناصر الإدارة البرلمانية؟
٢- ما هى معايير الإدارة السياسية الجيدة للبرلمان ليكون برلماناً تمثيلياً؟
٣- الى أى مدى تؤثر البيئة السياسية على فعالية البرلمان؟
٤- إلى أى مدى تؤثر الدساتير واللوائح على إدارة العملية التشريعية والرقابية فى البرلمان؟
٥- ما هو تأثير الدساتير واللوائح الداخلية على العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؟
٦- ما هو أثر التنظيم اللائحى لأجهزة البرلمان على تفعيل دور عضو البرلمان؟
٧- ما هو تأثير الدساتير واللوائح الداخلية على العلاقة بين البرلمان والرأى العام؟

سادساً: المقولات

١-تلعب اللوائح الداخلية للبرلمان دورا هاما فى تفعيل أو تحجيم الدور النيابى والتمثيلى للبرلمان.
٢- تتطلب زيادة فعالية البرلمان تعزيز دوره فى النظام السياسى وعملية صنع القرار بإقرار صلاحياته التشريعية والرقابية والمالية، كما تتطلب أيضا برلمانا مؤهلاً لممارسة تلك الصلاحيات من خلال إدارة برلمانية فعالة تساعد الأعضاء على فهم الدور النيابى وممارسة هذه الصلاحيات بكفاءة.